# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.539
1 March 1990
ARABIC

---

## محضر نهائي للجلسة العامة التاسعة والثلاثين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، يوم الخميس ،
١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايميكا آيو أزيكيوي (نيجيريا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والثلاثين بعد الخمسمائة لمؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي ، بادىء ذي بدء ، أن أرحب ترحيبا حارا ، باسم المؤتمر ، بسعادة وزير خارجية نيجيريا ، الدكتور ريلوانو لقمان ، الذي يحضر افتتاح الرئاسة النيجيرية للمؤتمر للتأكيد على الاهمية التي يعلقها بلدنا على أعمال هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف لنزع السلاح الذي تنتمي اليه نيجيريا منذ تاسيسه في عام ١٩٦٢ . والدكتور لقمان خريج المعهد الامبراطوري بجامعة لندن وخريج جامعة ليوبن بالنمسا حيث درس هندسة التعدين والموارد المعدنية . والدكتور لقمان عضو ورئيس سابق في جمعية التعدين وعلوم الارض النيجيرية وزميل المعهد الامبراطوري ، وزميل معهد التعدين وصناعة المعادن وكذلك حامل لقب فارس الامبراطورية البريطانية . وقد شارك طويلا في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقبل توليه شؤون الوزارة الحالية ، كان الدكتور لقمان وزيرا للمناجم والطاقة والصلب ، وكذلك للموارد النفطية ، وكان بصفته تلك رئيسا لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وسوف يخاطب سعادة وزير الخارجية المؤتمر اليوم وبودي أن أعرب له عن امتناني لقراره حضور هذا الافتتاح ونقل آراء الحكومة النيجيرية الى المؤتمر حول الموضوعات الهامة التي تواجه المؤتمر في هذه الدورة السنوية .

واسمحوا لي أن أشكر السفير هندريك فاغينماكرز ، ممثل هولندا على الطريقة البالغة الفعالية والكفاءة التي اضطلع بها بمسؤولياته خلال شهر شباط/فبراير . وقد أظهر مرة أخرى مهارته وخبرته الدبلوماسيتين في ميدان نزع السلاح ودفع عجلة تنظيم أعمالنا للدورة السنوية دفعة كبيرة . وبذلك الخصوص ، أتعهد لكم جميعا بالتزام الوفد النيجيري بالاستمرار على نحو فعال في معالجة المسائل التي لا تزال موضع مشاورات . وأنوي البدء في بذل جهود متجددة بهدف اعادة انشاء اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن واجراء مشاورات بشأن بندي جدول الاعمال ٢ و٣ في الايام القليلة المقبلة . ولقد أحطت علما ببيان سلفي فيما يتعلق بالمشاورات التي يجريها حاليا سفير اليابان دونوفاكي بشأن البند ١ من جدول الاعمال وأرحب في هذا الخصوص بجهوده التي لا تعرف الكلل ، وبخاصة مع مراعاة الطريقة البارزة التي مثل بها اليابان في بلدي ، نيجيريا ، قبل الانضمام الينا هنا في مؤتمر نزع السلاح . وبودي ، من ناحيتي ، أن أشجعه على مواصلة مساهمته القيمة في اعمالنا . وكما تعلمون ، إن بلدي يعلق قدرا كبيرا من الاهمية على مسألة حظر التجارب النووية ولن أدخر جهداً للمساعدة على عقد اتفاق بشأن ذلك الموضوع ، بما في ذلك بطبيعة الحال استعدادي لمساعدة السفير دونوفاكي والزملاء الآخرين الذين يتناولون هذا الموضوع ، كلما دعت الحاجة الى ذلك . ومن بين المسائل التي لا تزال معلقة ، ينبغي أن نناقش أيضا زيادة عدد أعضاء المؤتمر وتحسين سير عمله بفعالية .

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد لكم أنني ساكون تحت تصرف كافة الاعضاء عند النظر في هذه المسائل وغيرها من المسائل المعروضة على المؤتمر . وعلاوة على ذلك ، فاني متاكد من أنني سوف أفيد كثيرا من مشورتكم وخبرتكم في أداء مهامنا المشتركة .

ويواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، نظره في البند ١ من جدول الاعمال المعنون "حظر التجارب النووية" وفي البند ٣ من جدول الاعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . إلا انه وفقا للمادة ٣٠ من نظام المؤتمر الداخلي ، يمكن لاي عضو يرغب في أن يطرح للمناقشة أي موضوع ذا صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وبودي الآن اعطاء الكلمة لسعادة وزير خارجية نيجيريا ، الدكتور ريلوانو لقمان .

السيد ريلوانو لقمان (نيجيريا): السيد الرئيس ، السيد الممثل الدائم للامين العام ، السيد المدير العام لمكتب الامم المتحدة بجنيف ، أصحاب السعادة ، يشرفني أن أخاطبكم اليوم في وقت اتخذت فيه احتمالات السلم والامن منعطفاً ايجابيا في العلاقات الدولية . ويسرني بشكل خاص ، أن أرى ممثلنا الدائم الموقر ، يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/مارس . وهذه اشادة لائقة بدور نيجيريا في ميدان نزع السلاح . واسمحوا لي أيضا بأن أهنىء السيد هيندريك فاغينماكرز ، سفير هولندا ، على الطريقة الفعالة التي أدار بها بنجاح أعمال المؤتمر في شهر شباط/فبراير .

لقد كان موقف نيجيريا دائما ، بوصفها بلدا متفانيا بشكل تقليدي لخدمة قضية السلم والامن الدوليين ، موقفاً واضحا لا لبس فيه . ولدينا تقليد درجنا عليه منذ زمن طويل يتمثل في المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح . وسنظل نعمل على نحو فعال في هذا المحفل وغيره للتقدم بمقترحات وتأييد مقترحات تدعو الى تشجيع السلم والامن الدوليين وتعزيزهما .

ولقد ظل الوفد النيجيري في الامم المتحدة يشارك على نحو فعال على مر الاعوام ، في المفاوضات المتعلقة باعادة النظر في أحكام ميثاق الامم المتحدة وتعزيزها ، وبخاصة منها أحكامه المتعلقة بالسلم والامن . وبالمثل ، فإننا لا نزال ، هنا في مؤتمر نزع السلاح ، ملتزمين بعمل المؤتمر ومازلنا نولي اهتماماً شديداً لكافة المقترحات المعززة للسلم والامن ونؤيدها .

ولقد حصلت تطورات هائلة في الأعوام الثلاثة الماضية ، نتجت عن روح التعاون الجديدة بين الدولتين العظميين . وسهل هذا التطور تقليل التوتر العالمي ، وحل بعض المنازعات الاقليمية ، وخلق مناخ مساعد على إجراء مفاوضات مفضية الى حل منازعات أخرى بدت حتى الآن عسيرة المعالجة . وفي حين أن نيجيريا مسرورة لظاهرة التعاون المتزايدة هذه وما يرافقها من تخفيف في التوتر بين الدول القومية ، ينبغي لنا أن نحذر من الانزلاق الى الوراء في مناخ عدم الثقة وانعدام الأمن الذي تميز به العقد الماضي .

وبود وفدي ، بما لديه من آمال متجددة منبثقة عن التطورات الأخيرة في السياسات الدولية ، أن يناشد كافة الدول اعادة تأكيد ثقتها في مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف مثل هذا المؤتمر واعادة اقرار الثقة بها ، من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين . والعبرة ذات الدلالة التي يجب أن تستخلص من التغيرات الأخيرة هي أن التقدم السريع في العلاقات بين الدول يتم في مناخ من الائتمان والثقة وحسن النية والشفافية . ونناشد بناء على ذلك كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبشكل خاص الدولتين العظميين اعادة النظر في مبدأ الردع النووي بغية تحقيق الأمن عند مستويات أدنى للتسلح .

واستجابة للقلق البالغ الذي أعرب عنه المجتمع الدولي ، وقّع كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أول اتفاق لنزع السلاح النووي في التاريخ - وهو معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وتكمن قيمة هذه المعاهدة ، بدون شك ، فيما تعد به من توفير الأساس لاتفاق بعيد المدى بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية . وفي يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير الماضي ، تقدم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خطوة الى الأمام في التوقيع على اجراء للتحقق يتعلق بأول عملية تفتيش اختباري متبادل على ما لديها من رؤوس حربية نووية ، وتجديد المحادثات بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . وما يبعث على السرور أيضا هي الجهود المبذولة للحد من القوات التقليدية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وعلى الرغم من هذه الجهود الجديرة بالثناء ، وكذلك تخفيضات الأسلحة الأخرى ذات الصلة ، سواء تلك التي من جانب واحد أو الثنائية التي سبق اجراؤها أو الجارية حاليا ، لا يوجد بديل لهيئة تفاوضية متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح . وتتطلب المسائل العالمية مشاركة فعالة ومستمرة من جانب كافة الدول . وسوف تتوقف الآثار المحتملة لهذه الجهود ، الى حد كبير ، على الاستعداد السياسي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للتفاوض بحسن نية والتقيد بالمعايير الأمنية التي سبق وضعها والمواظبة على التزام راسخ نحو بقاء البشرية .

وتوجد أدلة وافرة على أن تكنولوجيات متطورة تستخدم حاليا لاستحداث جيل جديد من الاسلحة النووية والتقليدية . ونحن نشهد الآن التحسين النوعي للأسلحة النووية للتعويض عن التخفيضات الكمية في حالات عديدة . وما زال حظر التجارب النووية هو أهم بند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وقد أصاب الامين العام للامم المتحدة في ابداء ملاحظة في رسالته الموجهة إلى الدورة الحالية مفادها أن "الامم المتحدة قد أولت مرارا وتكرارا أعلى درجة من الاولوية لمسالة وقف كافة تفجيرات التجارب النووية . ويجب زيادة تعزيز العلامات المشجعة التي تشاهد في المفاوضات الثنائية . غير أنني ما زلت مقتنعا بأن الحظر الكامل لهذه التجارب يمكن أن يمهد السبيل لنزع السلاح النووي أن يخلص العالم من التهديد النووي" .

ولو كان يمكن حل مشكلة بمقدار الاهتمام التي أوليت اياه ، من المفروض إذاً أن يكون الحظر الكامل لكافة التجارب النووية قد تحقق منذ وقت طويل . وقد اكدت معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب النووية أهمية وضع حد للتجارب النووية . وقد فرض كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار ، اللتان تدخل نيجيريا في عداد أطرافهما ، التزامات ملموسة على الحكومات الوديعة تقضي "بالسعي إلى تحقيق وقف كافة تفجيرات تجارب الاسلحة النووية إلى الابد ومواصلة المفاوضات تحقيقا لهذا الهدف" .

ونيجيريا مقتنعة بانه إذا ما أريد تحقيق أهداف نزع السلاح النووي ، ينبغي ايلاء أقصى قدر من الاولوية لعقد معاهدة للحظر الشامل للاسلحة النووية . وهذا الاجراء الهام في مجال نزع السلاح يشكل تحديا لكافة الدول في تحقيق إزالة كافة اسلحة التدمير الشامل في نهاية الامر . ومن الناحية المنطقية ، يجب أن يكون التقيد بالمعاهدة عالميا ، بما أن معاهدة للحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية من شانها أن تعزز الثقة المتبادلة وتدابير بناء الثقة ليس فقط بين الدولتين العظميين وحلفائهما وإنما أيضا في جميع المناطق . والتزام الدول الحائزة للاسلحة النووية في التفاوض في معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو التزام أساسي بدون شك . وجدير بالتكرار أن دور مؤتمر نزع السلاح في التفاوض على معاهدة من هذا النوع يجب ألا يكون أبدا موضع شك . ويجب ألا يوضع أي حاجز في طريقه عند التفاوض على صك يتسم بمثل هذه الاهمية الحيوية بالنسبة لازالة للاسلحة النووية في نهاية الامر .

ونلاحظ بارتياح أن عملية الدعوة الى عقد مؤتمر تعديلي لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد لقيت بالفعل تاييد دول أطراف عديدة . ونيجيريا تؤيد هذه المبادرة الجريئة التي حظيت بالفعل بالتاييد في بلغراد في آب/أغسطس ١٩٨٩ الماضي في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز .

وبعد بضعة شهور من الآن ، في آب/أغسطس على وجه التحديد ، سيبدأ هنا في جنيف المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وتحتل هذه المعاهدة ، التي تم التفاوض عليها في مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في منتصف الستينات ، مكان الصدارة بوصفها اتفاق نزع السلاح له أكبر عدد من المنضمين اليه . وقد ساهمت هذه المعاهدة بدرجة بالغة في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية وفي الجهود الدولية الرامية إلى تفادي خطر الحرب النووية . ولا تزال المعاهدة اليوم تشكل صكا قيما للغاية من صكوك نزع السلاح . ولذلك أذكر ، بشعور من الارتياح ، أن نيجيريا لم تشارك بالفعل فقط في التفاوض على المعاهدة بل كانت ، وهذا أهم ، أول بلد بين البلدان التي تفاوضت على المعاهدة يصدق عليها . وهذا يدل بشكل واضح على ايمان نيجيريا الثابت بالمعاهدة خاصة وبنظام عدم الانتشار عامة .

وفي محاولة لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار واجتذاب مزيد من المنضمين الى معاهدة عدم الانتشار ، تقدمت حكومة نيجيريا رسميا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الى الحكومات الوديعة للمعاهدة باتفاق مقترح بشأن حظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لينظر فيه أثناء المؤتمر الاستعراضي الوشيك في شهر آب/أغسطس المقبل . وقد عمم نص هذا المقترح بالفعل في هذا المؤتمر بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية . وعلمت أيضا أن الحكومات الوديعة قد عممت بشكل مماثل هذا المقترح على الدول الأطراف . والمقترح ، الذي يكمل في طبيعته معاهدة عدم الانتشار ، لا يمثل بأي شكل من الأشكال تعديلا للمعاهدة . وترى نيجيريا أن معاهدة عدم الانتشار وثيقة قيمة جدا لا تحتاج إلى أي تعديل . وما يلزم هو اعتماد ما يحتاج اليه الأمر من تدابير اضافية خارج المعاهدة ، ولكن لها صلة وثيقة بها ، من شأنها أن تعزز ثقة الأطراف ، وبخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ومن شأن هذه التدابير أيضا أن تعزز نظام عدم الانتشار .

ويسعى اقتراحنا إلى التخفيف من قلق معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي يبدو أن ثقتها بالمعاهدة تضعف بسبب قلقها من أن تخليها عن الخيار النووي من خلال انضمامها الى معاهدة عدم الانتشار ربما يكون قد وضعها في موضع ضعف عسكري دائم وجعلها سهلة التأثير بالتخويف النووي . وبالنسبة لهذه الدول الأطراف ، من شأن اعتماد الاتفاق المقترح أن يعيد اليها ثقتها بالمعاهدة بجعله أكثر صلة بأوجه قلقها الأمنية في هذا العصر النووي . ويسعى المقترح أيضا إلى توفير حافز اضافي للدول غير الأطراف التي ظلت حتى الآن خارج المعاهدة للتفكير في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار .

وتأمل نيجيريا أن تولي كافة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الممثلة في هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح تأييدها القيم لهذه المبادرة عندما يأتي وقت النظر فيها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفي المؤتمر الاستعراضي نفسه .

وبودي أن أوضح أن اتفاق نيجيريا المقترح لا يخل بأعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن الضمانات الأمنية السلبية . وقد تقدمت نيجيريا بمقترحات إلى هذا المؤتمر بشأن هذا البند ، وستظل تساهم في جهود المؤتمر إلى أن يتم ايجاد صيغة ملائمة لتوفير ضمانات لكافة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الدول تخلت أو لم تتخل عن الخيار النووي من خلال صك دولي ملزم قانونيا .

واسمحوا لي الآن أن أتناول العمل الذي قمتم به حتى الآن في التفاوض على اتفاقية بشأن الازالة الكاملة للأسلحة الكيميائية . ويسرنا ملاحظة الجهد الضخم الذي بذل تحقيقا لهذا الهدف . وقد بحثت بتعمق مجالات كانت موضع نزاع وعسيرة الحل . وشهدت مسألة التحقق ، ولا سيما مسألة التفتيش بالتحدي المشحونة سياسيا ، تقدما كبيرا . ويجري أيضا تناول المسائل السياسية والقانونية والمؤسسية . وهذا هو الصرح الذي ستقوم عليه الاتفاقية المقبلة وينبغي بناء على ذلك ، ايلاؤه نفس الاهتمام والعناية التي تحظى بهما المسائل الأخرى . وتعلق حكومتي قدرا كبيرا من الأهمية على مسألة العالمية . فالانضمام العالمي للاتفاقية أساسي للاستئصال الكامل للأسلحة الكيميائية . وبهذا الخصوص ، فإنه من المهم توفير حوافز مثل المساعدة والتعاون في التنمية الاقتصادية والتطوير التكنولوجي .

ومن المهم بشكل خاص أيضا بالنسبة للاتفاقية ضرورة أن يؤكد للدول أن تنازلها عن حقها في انتاج الأسلحة أو حيازتها لن يترك دولة طرفا تحت رحمة دول غير أطراف . ولهذا السبب ، لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر طمأنة للدول الأطراف ، وبخاصة الدول الضعيفة ، من النص في الاتفاقية المقبلة على اتخاذ اجراءات جماعية والزامية وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ضد أي هجوم بالأسلحة الكيميائية ، سواء صدر عن دولة طرف أو عن دولة غير طرف في الاتفاقية . وهذا هو أهم اغراء يمكن أن يساعد على ضمان انضمام الدول الضعيفة إلى الاتفاقية المقبلة . والمجتمع الدولي ينتظر بفارغ الصبر ابرام الاتفاقية . وهناك ، بناء على ذلك ، حاجة إلى الابقاء على الزخم الذي اكتسبته المفاوضات خلال العام الماضي ، كيما يتسنى ابرام الاتفاقية في أقرب وقت . وبهذا الخصوص ، بودي أن أشير إلى أن نيجيريا لا تملك اية أسلحة كيميائية ولا تنوي حيازتها في المستقبل .

ولقد تابعنا باهتمام بالغ المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية . ونحن نرحب بهذه المبادرة وحقا ببعد النظر في حظر هذه الأسلحة الخطيرة حتى قبل انتاجها . وقد وسعت نيجيريا نطاق الاتفاقية باقتراح حظر تكديس النفايات المشعة لأغراض عدائية . ولكن يجب عليّ أن الاحظ باحساس من الأسف أنه على الرغم من الوقت الذي خصص لهذا البند لا يزال المؤتمر بعيدا جدا عن ابرام اتفاقية . ويحتاج الأمر الى تعجيل خطى العمل . وهذا المؤتمر مدين للمجتمع الدولي بمنع زيادة استحداث الأسلحة الاشعاعية وما شابهها من وسائل حربية .

وفي الختام ، بودي أن أؤكد أن تخليص كوكبنا من الترسانات الضخمة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل هو أكبر تحديات عصرنا . ولا ينبغي أن يظهر ذلك في أعمال المؤتمر . والى جانب ما سيكون لذلك من تأثير هائل على أمن الدول ، ستمكن الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح ، المجتمع الدولي من المعالجة الكاملة للمجالات الأخرى التي تشكل أيضا تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . وان ادراك أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ، وادراك أن زيادة التسلح لا يعني بالضرورة زيادة الأمن ، والاستعداد الناشئ للسعي إلى الأمن بمستويات من الأسلحة أدنى ، هي أمور تعبر عن تغير العصر . وينبغي أن نفيد من الفرصة السانحة التي حققتها لنا روح التعاون الجديدة هذه .

الرئيس: بودي أن أشكر سعادة وزير خارجية نيجيريا على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ . وليس لديّ على قائمتي اليوم أي متحدث آخر . هل هناك عضو آخر يريد التحدث؟

ترفع الجلسة العامة *

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

---

* من المتفق عليه أن تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٦ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٠٠ .